بيان الفلاسفة العرب - من أجل فلسطين

يعيش الشعب الفلسطيني منذ أكثر من خمس وسبعين سنة احتلالًا مباشرًا انطلق من خلال دعم القوى الإمبريالية، وعلى رأسها المملكة المتحدة البريطانية، لنشوء كيان استيطاني إحتلالي على أرض فلسطين هدفُه الأساس العمل على إضعاف وتفتيت المنطقة العربية. وقد تتالت منذ منتصف القرن الماضي حروب التهجير والاستيطان وأدت في النهاية إلى تفتيت الأرض الفلسطينية وتشريد وتشتيت الفلسطينيين. كل ذلك بدعم دائم من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها التقليديين. لكن ما حدث ويحدث خلال الحرب الأخيرة على غزة، ومنذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، فاق كل درجات التوحّش التي يمكن أن يتخيّلها العقل البشري أيًّا كانت هُويّتُه وأيًّا كان انتماؤه.

يتابع العالم حلقةً جديدةً من حلقات الإبادة التي شهدتها شعوب سابقة في القارة الأمريكية، وشهِدها اليهود أنفسهم تحت الحكم النازي في ألمانيا. فقوة الاحتلال وبدعم أوروبي-أمريكي تقتل يوميًّا آلاف الأبرياء المدنيين، وتهدم بيوتهم وأحياءهم ومدنهم، وتمنع عنهم الغذاء والماء والدواء، وتقصف المستشفيات على رؤوس الجرحى والمصابين والأطباء، وتقطع عليهم الكهرباء ومستلزمات العلاج. كل ذلك بهدف تهجيرهم وإفراغ منطقة غزة من سكّانها وتحصين المحتلين الصهاينة في المستوطنات.

إننا نحنُ الفلاسفة العرب بما تعلّمناه من أصول الفكر العقلاني واعتقدنا لزمنٍ طويلٍ أننا نشترك فيه مع الإنسانية جمعاء لبناء الثقافة الكونيّة التي تَضمن لكل كائنٍ يعيش على هذا الكوكب حقوقَه الأساسية وأوَّلُها حقُّ الحياة، نُدين هذا الإجرام الوحشي الموجّه ضد الشعب الفلسطيني مباشرةً وعبرَه إلى الإنسانية كلها، إذ لا يمكن لأي إنسان عاقل أن يقبل بمثل هذه الإبادة ويواصل الحديثَ العاديّ عن الإنسانية والكونية والحق والعدل والحياة... **إنَّ هذه القيم بحاجة إلى فلسفةٍ تبعثُ فيها قيمةَ الإنسان اليوم.**

لذا نرفض مبدأ الاحتلال الذي يترتب عنه حرمان الشعب الفلسطيني من أرضه، ونرفض مبدأ القتل الوحشي للمدنيين الذي يحرم شعبًا كاملًا من حقه في الحياة ونرفض مبدأ الحصار المسلّط على المواطنين العزّل الذي يحرم الفلسطينيين من حقوقهم الطبيعية في العيش الآمن.

وفي هذا البيان نستنكر، أخلاقيًّا وعلميًّا ووجدانيًّا، رأيَ كلِّ مفكّرٍ يلتمس الأعذارَ للمحتّل الإسرائيلي ونستغرب شديد الاستغراب تصريحات مَن اعتبرناهم فلاسفةً غربيين نظّروا طويلًا لمبادئ الحرية والحق والعقلانية والتواصل، كيف تدعم الإجرامَ المنظّم الذي تمارسه العصابات الصهيونية التي اصطنعت منذُ 1948 "دولةً" على أرضٍ ليست لها أصلًا، وساندها ولا يزال في ذلك اعترافٌ مارِقٌ وتأييدٌ حاقِدٌ من بعض دولِ العالم "المتحضِّر" التي يعيش فيها هؤلاء الفلاسفة، في الاستمرار بالقتل والعنف والإبادة.

لا يكتفي بياننا هذا بإعلان مساندتنا الكاملة للشعب الفلسطيني المنكَّل به، بل ندعو المفكرين والفلاسفة في كل أنحاء العالم إلى الانضمام إلى صوت الفلاسفة العرب من أجل رفع هذه المظلَمة وإيقاف إجرام الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين، وأن تصدُرَ عنهم البيانات والآراء التي تدعمُ الحقَّ في العيش الكريم القائم على مبادئ ساميةٍ تعزِّزُ الأخوَّة الإنسانية المطلقة والعدالة في إطلاق الأحكام والإيمان بالمساواة بين البشر جميعًا.

إن نظرةً استعلائيةً تمييزيةً عنصريةً لا تزال تحكُمُ ذهنيَّةَ بعض فلاسفة الدول الكبرى الغربية تجاه الإنسان عمومًا، وما نطلبه هو أن يحترِمَ المفكِّرُ وجودَ الأفكار كلها موزَّعةً في هذا العالم. فلا يمكن اعتبار التفكير بالآخر نوعًا من تحديد هويّتِه بالنسبة إلى موقع ذاتي "أنا-الغربي" في العالم، استنادًا إلى سياسة بلادي الخارجية المؤثِّرة في صياغة العلاقات الدولية الراهنة، بل على المفكِّرِ أن يحرص على التأسيس الدائم للأخلاق، بحيث لا يتنازَل عن رتبة العيش الكريم للجميع.

إذن، نشدِّدُ على استغرابنا من ما قام به مجموعة من المفكرين والفلاسفة في ألمانيا وعلى رأسهم يورغن هابرماس، وهم الذين أبانوا عن نجاحهم العالمي في نقد العقل بهدف إصلاحه واستكماله لمشروع الحداثة. كيف ينحاز هؤلاء إلى مواقف عدائية ويشرعنون حرب الإبادة التي يقوم بها الكيان الصهيوني في حق الشعب الفلسطيني، فأين هي المواقف الإنسانية النبيلة؟ وأين هو مشروع الحداثة الذي لم يكتمل؟

ولأجل إعادة الاعتبار إلى الإنسانية والحداثة ومبادئها النبيلة، نؤكد ضرورة رفض أي وصاية على العقل، خاصة الوصاية السياسية التي تشرعن جرائم الحرب في حق جميع الشعوب من بينها الشعب الفلسطيني، وهذا من أولويات استكمال مشاريع الحداثة التي توصل إلى استكمال بناء عالم إنساني مشترك أساسه الاعتراف بالآخر، والإيمان بضرورة السعي نحو تحقيق سلام دائم بين الشعوب.

إن ثنائية الفكر والموقف هي مصيَدة كل مفكر، لذا فإن تناقضات بعض فلاسفة الغرب وتصريحاتهم ومواقفهم العلنية بخصوص القضية الفلسطينية منتصرين للحركة الصهيونية، تبديهم منهزمين أمام فلسفاتهم الكونية التي كرسوا حياتهم عبرها للتفكير في إمكانات العيش المشترك. وما تحيُّزهمُ هذا إلا انتصار للمحلي على الكوني، أو بالأحرى إنما هو خضوع للقوى السياسية الكبرى التي تمثِّلها دولهم. فالسياسة الجشِعة اقتصاديًا عدوة للفلسفة، لأن هذه الأخيرة صديقةٌ للإنسان، أما الجشَعُ فهو الذي يجعل الإدارات السياسية في الدول الكبرى خاضعةً للشركات ولسياسات الربح والطمع والمنفعة، التي لا تكترث بإنسانية الإنسان؛ وهي تملك حقَّ النقض "الفيتو" في مجلس الأمن!

هنا تتفكك المفاهيم الحقوقية لأنها لا تجد مغزاها إلا في الجغرافيا الغربية، فتفقد مصداقيتها أمام ازدواجية المعايير الدولية التي تصبح معها الإنسانية نسبيةً ومقصورة حصرًا لفئة محددة من بني الإنسان، وبذلك يفشل مشروع المجتمع المفتوح والمواطنة العالمية الذي سعت الفلسفة الحرة إلى تكريسه، دفاعًا عن الحق في الوجود الإنساني الكريم.

وحدة الدراسات الفلسفية والتأويلية في المعهد العالمي للتجديد العربي

19 يناير/ كانون الثاني 2024